

Distr.: General
23 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 21 حزيران/يونيه 2022 (انظر المرفق) موجهة إليكم من السيد محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 22 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

نظراً لاستمرار الجانب القبرصي اليوناني في استغلال غياب الجانب القبرصي التركي عن المحافل الدولية، أجد لزاماً عليّ أن أكتب إليكم رداً على البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت يوم 25 أيار/مايو 2022 بشأن تقريركم الأخير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2022/381)، والتي شُوِّهت فيها مرة أخرى بشكل سافر الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بقبرص.

لقد ذكرتنا الحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا مرة أخرى بالحقيقة المروعة المتمثلة في أن المدنيين هم من يتحمل وطأة النزاعات المسلحة. ويدرك القبارصة الأتراك جيداً عواقب العدوان على السكان المدنيين لأنهم تعرضوا هم أنفسهم لحملة تطهير عرقي (خطة أكريتاس) على أيدي العناصر المسلحة اليونانية/القبرصية اليونانية بين عامي 1963 و 1974، وذلك ابتغاء الوصول إلى هدف نهائي هو ضم الجزيرة إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس"). وفي الواقع، كان هذا العنف الواسع النطاق وما تبعه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان هو ما استوجب من مجلس الأمن نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد القبارصة الأتراك.

وفي ما يخص التعليق الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين بشأن "تشريد" الناس في ما يتعلق بقبرص، فإنه لا يجد غضاضة في تجاهل الحقيقة وهي أن هذه القضية تعود إلى عام 1963، عندما اضطر القبارصة الأتراك في جميع أنحاء الجزيرة إلى الفرار من ديارهم خوفاً على حياتهم من الهجوم القبرصي اليوناني الذي دام 11 سنة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن العديد من القبارصة الأتراك ومن القبارصة اليونانيين أيضاً شُردوا في عام 1974 نتيجة الانقلاب اليوناني/القبرصي اليوناني وأعقابها، فقد سُويّت مسألة المشردين من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في الجولة الثالثة من المحادثات التي عُقدت في فيينا عام 1975. وقد نُقِذَ هذا الاتفاق تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والاتفاق وتنفيذه على السواء مسجّلان في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة (الوثيقة S/11789 المؤرخة 5 آب/أغسطس 1975 والوثيقة S/11789/Add.1 المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 1975). أما في ما يخص ملاحظاته في ما يتعلق بمسألة المفقودين، أود أن أكرر أن هذه مسألة تمس القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء.

ونحن، بصفتنا الجانب القبرصي التركي، ن بذل قصارى الجهود في هذه المسألة الإنسانية من خلال المشاركة والمساهمة بشكل بناء في عمل اللجنة المعنية بالمفقودين حتى تتمكن هذه اللجنة من تنفيذ ولايتها بنجاح. وعلى الرغم من هذا الموقف الإنساني من الجانب القبرصي التركي، فالهدف الوحيد للجانب القبرصي اليوناني، للأسف، هو تسييس هذه القضية الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية في المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، عوضاً عن المشاركة بشكل إيجابي في أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين.

إن الممثل القبرصي اليوناني، الذي يحاول تصوير الجانب القبرصي اليوناني على أنه نصير لحقوق الإنسان الفردية والجماعية والحريات الأساسية، لا يجد حرجاً في تجاهل أخطر انتهاك لحقوق الإنسان يُرتكب في الجزيرة، ألا وهو العزلة الجائرة واللإنسانية المفروضة على الشعب القبرصي التركي بتحريض من الإدارة القبرصية اليونانية. وتتنوع مظاهر هذه العزلة الشاملة بين حرمان القبارصة الأتراك

من حقهم في التمثيل على الساحة الدولية، حتى في المناسبات الثقافية والأكاديمية والرياضية، ومنع وتقييد أسفارهم إلى الخارج واتصالاتهم بالعالم الخارجي، وتقليص علاقاتهم التجارية مع البلدان الأخرى. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد أن العزلة الجائرة المفروضة على الشعب القبرصي التركي هي أهم عنصر يسمّ العلاقات بين الجانبين وشعبيهما، ومن ثم يقوض إمكانيات التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات بشأن الجزيرة.

وفي ضوء ما تقدّم، من الواضح أن الملاحظات المضلّلة التي أبدتها ممثل القبارصة اليونانيين لا تؤيدها الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وعلى نفس المنوال، نهيب بالجانب القبرصي اليوناني إلى وقف هذا الخطاب العقيم واختيار طريق المصالحة والتعايش السلمي مع الشعب القبرصي التركي من خلال استخدام اقتراحنا الجديد الهادف إلى إيجاد اتفاق للتعاون عن طريق التفاوض الحر وبموافقة الطرفين في قبرص على أساس المساواة في السيادة وتساوي الوضع الدولي للدولتين في الجزيرة. وأرجو ممتنّا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص
